

Kovl

اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية

د.م. مصطفى الرفاعي

وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية الأسبق

قادت وزارة الخارجية المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي خلال عدة سنوات. وانتهت هذه المفاوضات إلى صيغة معينة في عام ١٩٩٩ قبل تشكيل حكومة دكتور/ عاطف عبيد .

في أكتوبر ١٩٩٩ عينت وزيرا للصناعة والتنمية التكنولوجية ووجدت أمامي تقاريراً من وزارة قطاع الأعمال ووزارة الاقتصاد ووزارة الإنتاج الحربي ووزارة التجارة والتموين بتاريخ أغسطس ١٩٩٩ توصي جميعها بعدم التوقيع على هذه الاتفاقية . إلا أن السفير جمال بيومي رئيس لجنة التفاوض المصرية أصر أن المفاوضات إنتهت في يونيو ١٩٩٩ . واجتمعت في حينه بالوزراء المعنيين أعلاه ، وضم الاجتماع أيضا رئيس الهيئة العربية للتصنيع وأيدوا جميعا ما ورد في التقارير الصادرة عن الوزارات والهيئات وانتهوا إلى ما إنتهت إليه .

ولما كانت الصناعة المصرية هي أكبر من سيضار بهذه الاتفاقية فقد قامت وزارة الصناعة بعمل دراسات تحليلية وكمية عن توقعات المخاطر والأضرار التي ستلحق بالصناعة وأرسلنا نتائج هذه الدراسات إلى السيد رئيس الوزراء .

كانت هناك إدعاءات مؤيدة لتوقيع الاتفاقية تداولتها الصحافة المصرية وتولاها بقوة وزارة الخارجية المصرية ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

إلا أن الادعاءات المؤيدة إستندت إلى توقع مكاسب سياسية لمساعدة مصر في حل مشكلة الشرق الأوسط وإلى تعزيز العلاقات مع أوروبا وإلى توقعات بدخول استثمارات أوروبية كبيرة تنعش الاقتصاد المصري . عشر سنوات مضت على التوقيع ولم نري موقفا أوروبية منصفة ولا أقول مؤيدة لنا في قضية الشرق الأوسط ولم نري موقفا جادا من أوروبا تجاه فظائع حرب غزة وتعذيب الأسري وقتل الأبرياء . بل

رأيانهم يتدخلون في الشأن المصري الداخلي لتمويل الفتن ومحاصرة الدولة بدعوى ما ورد في الاتفاقية عن حقوق الإنسان . وإذا كانت الاتفاقية قد فتحت الأبواب للواردات الأوروبية علي حساب الصناعة الوطنية ونتج عنها زيادة كبيرة في الاستيراد بدعوى أن حرية التجارة تقتضي حرية حركة السلع في المنطقة الحرة المشتركة التي تجمعنا معهم فإن الرعايا المصريين امتنعت عليهم حرية الحركة داخل هذه المنطقة الحرة الموحدة ، بل يلقي مواطنينا معاملة مهينة في المطارات والقنصليات الأوروبية بما في ذلك كبار المسؤولين ، وهي معاملة تعبر عن الاستهانة بمصر حكومة وشعبا. خلال عشر سنوات لم يستثمر الأوروبيون في بناء مصانع جديدة في مصر أو إدخال تقنيات تطور الصناعة المصرية بل دخلت الأموال لشراء مصانع قائمة ناجحة ومنتقاها لها نصيب كبير من السوق المصري الكبير . الهدف كان الاستحواذ علي السوق المصري وليس الاستثمار في الصناعة .

وما حدث في تلك الأيام كان كاشفا لحالة المجتمع المصري وما أصابه من تفسخ وتغليب للمصالح والطموحات الشخصية ، مما استغله الجانب الأوروبي بدهاء وتخطيط لاختراق المجتمع بكافة طوائفه ، ولقد ساعد علي تمكينهم من ذلك سهولة الحصول علي المعلومات اللازمة لذلك من شخصيات عامة وأصحاب مكاتب ترغب في الحصول علي نصيب من الكعكة بتعاقدات لا تفيد مصر ، وشخصيات إعلامية من الكبار ومن الشباب، وسائل الإغراء كانت أموالا تدفع ورحلات إلي أوروبا وبدلات سفر وندوات دعائية بالفنادق تعقد للشباب الذين لا يعرفون حقائق الأمور .

الغالبية العظمى من الصناع لم تطلع علي مشروع الاتفاقية التي أحيطت بسياج من السرية التامة بعلامات مائية علي كل صفحة لكل عضو في لجنة التفاوض .

وأيا كانت الادعاءات التي أطلقها فريق المؤيدين فإن القاعدة العامة للعلاقات الدولية هي أن تكون السياسة في خدمة الاقتصاد وليس العكس ، وكما تبين من التطبيق أن هذه الاتفاقية لم تخدم مصر سياسيا وأضرت بها اقتصاديا .

كان محتما علي وزير الصناعة أن يدافع عن مصالح الصناعة المصرية لأن هذا من صميم واجباته . أجمعت التقارير الصادرة في أغسطس ١٩٩٩ علي رفض مشروع

الاتفاقية ، والمعروف أن ذلك كان إيان حكومة الدكتور الجنزوري وقبل التغيير الوزاري بشهرين فقط ، ولم يكن دكتور عاطف عبيد مقتنعا بسلامة قرار الموافقة علي الاتفاقية سواء وهو وزير قطاع الأعمال أو وهو رئيس وزراء إلا أن موقفه تبدل في منتصف عام ٢٠٠١ .

في هذه الأثناء تبين لنا أن هناك منافسة بين وزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية علي الافراد بتمثيل مصر في الاتصالات مع الاتحاد الأوروبي وانتهى الأمر بأن تحقق ذلك للدكتور يوسف بطرس غالي الذي كثيرا ما كان يردد أنه صديق باسكال لامي المفوض المسئول عن التجارة والصناعة بالاتحاد الأوروبي ، وأنه الأقدر علي التفاوض في نقاط الخلاف . وبناء عليه كتبنا له بوجهة نظر ومطالب وزارة الصناعة والتعديلات المطلوبة والمحددة بما في ذلك تعديلات في محتويات برامج الإلغاء التدريجي للجمارك والتي أسموها برامج التحرير . وسافر دكتور/ يوسف بطرس والتقي بباسكال لامي وحده رافضا أن يحضر اللقاء ممثلون عن الصناعة أو إتحاد الصناعات المصرية ، وعاد وأخبرنا أنه لم يمكنه الحصول علي أي موافقات رغم محاولاته الجادة ، إلا أننا علمنا في ذلك الوقت أن المهندس/ محمد فرج عامر التقي به بالصدفة في بهو الفندق بيروكسل وصحبه لمقابلة باسكال لامي . وأخبرنا بأن المقابلة استغرقت عشر دقائق وكان الحديث خلالها باللغة الفرنسية التي لا يعرفها الأخ فرج عامر .

أما عن المفوضية الأوروبية بالقاهرة ورئيسها أيان بوج البريطاني الجنسية فقد اتخذت مواقف عدائية من وزارة الصناعة علي طول الخط ، وتغلبت المناورات والألاعيب التأميرية علي أي عمل جاد وانصرف جهدها إلي العمل علي اختراق صفوف المصريين وشن الحملات الصحفية والدعائية لصالح الاتفاقية وضد وزير الصناعة. وحدث أن حضر إلينا هندي يدعي " بير " مدعيا أنه الممثل المفوض من الاتحاد الأوروبي. وعجبنا أن يمثل الاتحاد الأوروبي شخص هندي فأظهر لنا جواز سفره البريطاني. كان مستر بير متخصصا في الأدوار التحتية البعيدة عن مبادئ العمل المهني أو الدبلوماسية . أما إيان بوج فكان يجيد اللغة العربية وعندما سألته أين تعلم لغتنا أجابني في مدرسة الجواسيس بلبنان .

في مايو عام ٢٠٠٠ دعيت إلي اجتماع مع السيد/ كريستوفر باتن المفوض الأوروبي المختص بالعلاقات الخارجية . وكان الاجتماع بمكتب وزير الخارجية السيد/ عمرو موسى علي إفطار حضره السادة وزراء الزراعة وقطاع الأعمال الذي استأذن في بداية الاجتماع وانصرف ووزير التعاون الدولي . كان كريس باتن آخر حاكم بريطاني لهونج كونج ، وتلاحظ لي أنه يتصرف باستعلاء كبير حيث صافح وزير الخارجية فقط ولم يصافحني ومن كان موجودا من زملائي . وبدأ حديثه بأن حكومة مصر أضاعت وقتا طويلا في المفاوضات وأنه يحسن لها أن تبادر بالتوقيع علي الاتفاقية لعلها تحقق بعض النجاح في تحديث الصناعة المصرية . وتحدث نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة مشيرا إلي أن القيود التي يفرضها الاتحاد الأوروبي علي صادراتنا من الحاصلات الزراعية مثل البرتقال والبطاطس وغيرها راجيا أن ينظر الاتحاد في ذلك ، ثم بادرت بسؤاله عما إذا كانت الاتفاقية ستوفر لمصر التقنيات اللازمة كي تكون منتجاتنا منافسة لمنتجاتهم في سوق حرة مشتركة ، فأجاب إجابة مبهمة قائلا أمامكم سنوات التدرج للتأقلم مع الأوضاع الجديدة قد تستطيعون خلالها تطوير صناعتكم ، وأجبت أنه عمليات التحديث تتميز بالديناميكية وتحتاج إلي الارتباط بمصادر المعرفة بالاتحاد ، وأن الفجوة بين صناعتنا وصناعتهم سنظل قائمة إن لم تتسع لأن معدلات التقدم التقني لديهم أسرع ، وحررت مشروع خطاب يشرح ظروف مصر الاجتماعية

والاقتصادية كي ترسله الحكومة إلي المفوض الأوروبي .
في اجتماعين هما عدد كبير من الوزراء
معرض تعرض علي السيد رئيس الجمهورية بطبع مشروع الاتفاقية وتوزيعه علي
منظمات الصناع المصريين وتداوله بغرض معرفة محتواه ، وشعر أصحاب المصانع من
القطاع الخاص لأول مرة بحقيقة ما تحتويه هذه الاتفاقية من شروط رأوا أنها غير
عادلة وغير متوازنة وتخلق واقعا جديدا يصعب التعامل معه وأنهم الطرف المضر .

وفي مايو عام ٢٠٠١ دعا السيد رئيس الوزراء دكتور/ عاطف عبيد إلي اجتماع حضره ثمانية وزراء بغرض التصويت علي توقيع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية كما هي ، وشعرت أن هناك ترتيبا مسبقا لهذا الاجتماع . وعرض السيد/ عمرو موسى رأيه في أنه ما لم يتم الموافقة الآن علي الاتفاقية لعرضها علي اجتماع أعضاء الاتحاد الأوروبي الذي سينعقد في شهر مايو فسيؤخر إقرارها إلي ديسمبر ٢٠٠١ ، وكان

معروفاً أن السيد/ عمرو موسى سيتسلم عمله كأمين عام جامعة الدول العربية قبل ذلك التاريخ ، ثم تحدث دكتور/ يوسف بطرس غالي قائلاً أن الاتحاد الأوروبي لا يعتبر الاقتصاد المصري مؤثراً لهم وبالتالي فلا داعي للاعتقاد أنه يحرص حرصاً كبيراً على توقيع هذه الاتفاقية ، وأضاف أنه من مصلحة مصر عدم التخلف عن الركب العالمي !

وبدأت عملية التصويت حيث أبدى الوزراء موافقتهم على التوقيع بعد أن أوضحت أن هذه الاتفاقية ليست في صالح الصناعة المصرية شارحاً المخاطر والأضرار وأن التصويت عليها يكون لمجلس الشعب بعد عرض آثارها السلبية ومضارها وأنها في جميع الأحوال لا بد أن تعرض على مجلس الشعب للموافقة عليها وسيكون واجباً على وزير الصناعة أن يعرض على المجلس تقييم المخاطر التي سنتعرض لها .

ثم تحدث السيد/ صفوت الشريف وزير الإعلام حينذاك حيث قال أنه يرى أنه من الأفضل تأجيل اتخاذ القرار الآن ولا ضرر من تأجيل البت في الموضوع بحيث أنه إن تمت موافقتنا عليها يعرض في اجتماع الاتحاد الأوروبي القادم في ديسمبر ٢٠٠١ . ووافق رئيس الوزراء علي اقتراح وزير الإعلام بالتأجيل .

في نوفمبر ٢٠٠١ تم تعديل تشكيل وزارة عاطف عبيد بخروج ثلاثة وزراء كنت أحدهم . وتولي وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية دكتور / علي الصعيدي الذي أعلن في حديث له بجريدة أخبار اليوم بمناسبة موافقة مجلسي الشعب والشوري على الاتفاقية ما يلي تحت العنوان الآتي :

" نهضة شاملة تنتظر الصناعة المصرية في ظل الشراكة مع أوروبا "

حيث قال " إن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تمثل دفعة قوية للعلاقات المصرية الأوروبية والتعاون الشامل بينهما في جميع المجالات ، ومن المتوقع تحقيق طفرة اقتصادية كبيرة لمصر من خلال الاندماج في أكبر تجمع اقتصادي في التجارة العالمية والاستفادة من حجم الأسواق الواسعة لدول الاتحاد الأوروبي " .

مضي أكثر من سبع سنوات علي هذا الكلام ولم نري نهضة صناعية شاملة ، بل رأينا مئات المصانع تغلق أبوابها في المدن الصناعية وتتوقف عن العمل .

وفي الواقع أن التجارة مع الاتحاد الأوروبي كانت قائمة بصفة دائمة ولم تكن مرتبطة بتوقيع الاتفاقية ، وأن الرسوم الجمركية التي أعفتنا الاتفاقية منها كانت تتراوح بين ٣ إلى ٥% ونادرا ما تصل الرسوم إلى ١٠% . وهي الرسوم الجمركية العادية علي واردات الاتحاد ، أما الرسوم الجمركية للواردات إلي مصر فكانت تتراوح ما بين ٤٠ إلى ١٦٠% .